النهار

مجدداً... قانون المفقودين مَن ينصفه؟

منال شعيا

7تشرين الثاني ٢٠١٨

مجدداً... اقتراح قانون المفقودين أمام الهيئة العامة لمجلس النواب الأسبوع المقبل.

للمرة الثانية يوضع هذا الاقتراح قسراً على جدول أعمال الجلسة العامة التشريعية، فهل سيُنصَف هذه المرة؟

قبل نحو شهرين، لم يصل النواب إلى قانون المفقودين الذي وُضِع في أسفل جدول الاعمال. يومها، طارت الجلسة كما كان متفقاً عند حدود بند الإسكان. ولم تتم مصارحة الأهالي مسبقاً بـ"الاتفاق" الذي عقده النواب بين بعضهم البعض، إذ كان عدم إقرار القانون محسوماً بالنسبة اليهم، فيما بقي الأهالي متمسكين بالأمل. حتى ان رئيسة "لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين" وداد حلواني حضرت الجلسة وانتظرت طويلاً... وكانت شاهدة على تلك "المسرحية!"

اقتراح المفقودين بدأ بتوقيع عريضة، لكون النظام الداخلي لمجلس النواب ينص على "حق المواطنين في تقديم عرائض وشكاوى إليه، على أن تُدرَج هذه المطالب على جدول أعماله."

في هذه النقطة، كسر الأهالي القاعدة، وكانوا السبّاقين في تسجيل العريضة على شكل قانون، إذ واظبت لجنة الإدارة والعدل السابقة والتي كان يرأسها النائب روبير غانم على الانتهاء من اقتراح القانون الذي نصت عليه العريضة، وبذلك بات الاقتراح أمام الهيئة العامة للمجلس.

هذا ما كان. ومنذ تلك اللحظة والاقتراح يتنقل بين جلسة وأخرى. كانت حلواني واللجنة يجمعان التواقيع على العريضة، ثم عرضتها في مؤتمر صحافي موسع في ١٣ نيسان الماضي. ذاك التاريخ الذي قلب حياة كثير من اللبنانيين. خلال المؤتمر، كشفت حلواني عن العريضة التي سُجلت في مجلس النواب وعن "لائحة المفقودين في كل لبنان". وكما أن هناك لوائح انتخابية، وصوتاً تفضيلياً وانتخابات على أساس النسبية، لا بد من أن يكون المفقودون هم "الصوت التفضيلي" أو "المسألة التفضيلية" عند غالبية السياسيين. كيف لا وأسماء المفقودين لا تزال على لوائح الشطب؟!

نعم... أسماء المفقودين موجودة على لوائح الشطب... فهم غير متوفين. هم مخطوفون، مفقودون... ولا معلومات عنهم منذ أعوام وأعوام...

اقتراح القانون واضح في مواده، وفي الحل الذي ينشده: إطاره مرسوم وجليّ ولا بد من نقطة بداية، هذه النقطة حدّدتها العريضة واقتراح القانون عبر المطلبَين الأساسيين: تأليف الهيئة الوطنية وإنشاء بنك الحمض النووي.

إذا أخذنا في الاعتبار أن العريضة جمعت تواقيع نواب من غالبية الكتل، إضافة إلى رؤساء الأحزاب، (وفق معلومات "النهار" لم يوقع أحد من الحزب التقدمي الاشتراكي وكتلة "اللقاء الديموقراطي")، فإن التصويت داخل الهيئة العامة يفترض أن يكون منسجماً مع هذه الواقعة. فأي تحدٍ سيخوضه أهالي المفقودين مع مجلس النواب هذه المرة؟

للتذكير، إن أهالي المفقودين، كما المفقودين أنفسهم، معرّضون للموت كل دقيقة! رجاء الرحمة!